بومبيو يطالب طهران بإطلاق سراح رهائن أمريكيين

واشنطن: ترامب يصادق على خطة حرمان الإرهابيين من أسلحة الدمار الشامل

واشنطن – «وكالات»: وافق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، على استراتيجية وطنية جديدة لمنع الإرهابيين من الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل، حسب ما ذكر بيان للبيت الأبيض أمس الإثنين.

وحسب موقع قناة «الحرة» الإخبارية، تشمل الاستراتيجية خطوات لمنع داعش وغيره من الجماعات الإرهابية من الحصول على أسلحة كيمياوية، وبيولوجية، ونووية، وتركز على منع الإرهابيين من استخدام أسلحة الدمار الشامل في شن هجمات، ومنع الدول المعادية من مساعدتهم.

وستعمل واشنطن على تعزيز دفاعاتها لصد أي هجوم إرهابي محتمل بهذا النوع من الأسلحة، وحسب الاستراتيجية الجديدة، ستساعد واشنطن دولا أخرى عند الحاجة، على بناء قدراتها لمواجهة هذه الهجمات.

من ناحية أخرى طالب زير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، السلطات الإيرانية بالإفراج فوراً عن أمريكيين، قال إن طهران تحتجزهم رهائن لديها.

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

وقال بومبيو في تغريدات له على تويتر، بمناسبة الذكرى الـ 70 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إنه «يخص بلحظة تذكر الأمريكيين الأبرياء الذين احتجزوا رهائن من قبل إيران وعائلات هؤلاء».

وأضاف «على النظام الإيراني إطلاق سراح بوب ليفنسون وجميع الرهائن الأمريكيين الآخرين على الفور»، حسب ما ذكر موقع «روسيا اليوم» الإخباري.

والجدير بالذكر، أن بوب ليفنسون الذي ذكره وزير الخارجية، مسجون في إيران منذ 11 عاماً، بتهم تقول السلطات الأمريكية إنها باطلة، ويوصف في الولايات المتحدة بـ «الرهينة» المحتجز أطول فترة في التاريخ الأمريكي.

كما وعد بومبيو، بعلاقات قوية مع بريطانيا في حال توجه الحليف القديم إلى انفصال عن الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق.

وفي حين أرجأت رئيسة الوزراء تيريزا ماي تصويتا برلمانيا حول اتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، قال بومبيو إن الولايات المتحدة وبريطانيا تعملان «بشكل أوثق في كل جهة من علاقاتنا، وضمنها التجارة».

وأضاف في مقابلة إذاعية: «إذا كان هناك بريكست قاس، فسأظل واثقا جدا بأن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ستستمران في إقامة علاقة خاصة».

وقال: «من المؤكد أنها مهمة بالنسبة إليهم، لكن الأمر مهم كثيراً بالنسبة إلينا أيضا».

وقد أشاد الرئيس دونالد ترامب علنا بالخصوم المحافظين لماي الذين يريدون قطيعة مع الاتحاد الأوروبي في أعقاب استفتاء بريطانيا عام 2016 بشأن الخروج من الاتحاد.

المفوضية الأوروبية: سندرس «بعناية» انعكاسات وعود ماكرون على الميزانية

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون

«وكالات»: أعلنت المفوضية الأوروبية، أنها ستدرس بعناية كيف ستنعكس على الميزانية الفرنسية الوعود التي أطلقها الرئيس إيمانويل ماكرون مساء الإثنين، لامتصاص غضب «السترات الصفراء».

وقال مفوض شؤون اليورو نائب رئيس المفوضية الأوروبية فالديس دومبروفسكيس في ستراسبورغ حيث يعقد البرلمان الأوروبي جلسة عامة: «نتابع الإجراءات الجديدة المحتملة المعلنة، لكن لا يمكننا التعليق عليها قبل إعلانها بطريقة صحيحة وبالتفصيل».

ولطالما كان موقف المفوضية الأوروبية واحداً في هذا الصدد: أي إنفاق من خارج الميزانية الوطنية يجب تمويله من وفر أو تقشف.

وأعلن ماكرون مساء أمس الإثنين إجراءات لتعزيز القدرة الشرائية للفرنسيين في محاولة لحل الأزمة التي نتجت عن احتجاجات «السترات الصفراء».

ووعد بإجراءات تصب في خانة تعزيز القدرة الشرائية وتقضي برفع الحد الأدنى للأجور 100 يورو اعتبارا من 2019، دون أن تحمل أرباب العمل أي كلفة إضافية، وإلغاء الضرائب على ساعات العمل الإضافية اعتبارا من 2019 وإلغاء الزيادات الضريبية على معاشات التقاعد للذين يتقاضون أقل من ألفي يورو شهرياً.

وستكلف هذه التدابير الخزينة العامة الفرنسية، مليارات اليوروهات.

أفغانستان: مقتل 4 في تفجير انتحاري بكابول

كابول – «وكالات»: أعلن مسؤول أفغاني، أمس الثلاثاء، مقتل ما لا يقل عن أربعة أشخاص بعد تفجير بسيارة مفخخة استهدف قافلة أمنية في إقليم كابول الأفغاني.

وقال نصرت رحيمي، المتحدث باسم وزارة الشؤون الداخلية، إن «الحادث وقع بمنطقة باغمان وأسفر عن إصابة ما لا يقل عن 6 آخرين»، ولم تُكشف بعد هويات الضحايا، ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم.

تجدر الإشارة إلى أن باغمان واحدة من عدد قليل من المناطق القريبة من العاصمة كابول، التي يمكن لسكان العاصمة اللجوء إليها في عطلات نهاية الأسبوع هربا من الحياة في العاصمة والاستمتاع بالطبيعة.

إلا أن تقارير بدأت تتواتر أخيراً عن تزايد نشاط طالبان في بعض أحيائها، وهو ما ينفيه المسؤولون.

وكثف مسلحو طالبان في الأشهر الماضية هجماتهم على قوات الأمن والمنشآت الحكومية الأفغانية، ما يشكل عبئا كبيرا على قوات الأمن في أنحاء البلاد.

إيران: الحرس الثوري يعترف بتجربة صاروخ باليستي

طهران – «وكالات»: أكد حرس الثورة الإيراني، إجراءه تجربة صاروخية «أخيراً»، وفق ما نقلت وكالة «فارس» الإيرانية اليوم الثلاثاء، بعد أكثر من أسبوع، من تنديد واشنطن وباريس ولندن بالتجربة الصاروخية الباليستية.

وأعلن قائد القوة «الجيوفضائية» التابعة الحرس الثوري الإيراني، أمير علي حاجي زادة «إجراء اختبار لصاروخ باليستي أخيراً مضيفاً «نختبر صواريخنا والعملية الأخيرة كانت اختباراً مهماً»، حسب ما نقلت الوكالة.

تتمات

إقرار «التقاعد المبكر»

تستحق المعاش التقاعدي، أو زيادة معاشات قائمة، نتيجة تعديل نسب التخفيض وصرف مبلغ من دفعة واحدة يسترد دون أي مبالغ إضافية.

وذكر أن من المزايا كذلك زيادة مقدار مكافأة نهاية الخدمة وزيادة الحد الأقصى لمكافأة نهاية الخدمة من 18 شهرًا إلى 21 شهرًا، لمن يستمر بالخدمة بعد سن 55 سنة للذكور و50 سنة للإناث.

وأوضح أن «الخزانة العامة للدولة ستشارك بقدر كبير في تكلفة هذه المزايا» مؤكدًا أنه «لا يوجد أي متضرر من هذا الاقتراح بقانون».

أضاف أن الخزانة العامة للدولة تتحمل ثلاثة أنواع من التكاليف حسب القانون الجديد وهي نسبة الاستقطاع من المؤمن عليهم والتكفل بسداد جميع العجوزات التي تتعرض لها (التأمينات الاجتماعية)، لافتًا إلى أن الحكومة ستتحمل التكلفة المحددة في هذا الجانب.

وقال إن من استكمل مدة الخدمة وهي 30 سنة للذكور و25 سنة للإناث قبل تاريخ 31 ديسمبر 2019 ولم يبلغ السن المحددة للاستحقاق يحصل على فترة سماح من تاريخ سريان القانون وحتى 31 ديسمبر 2019، مشيرًا إلى أن عدد المواطنين المستفيدين في هذه المدة يقدر بنحو 6400 مواطن.

وبين أنه بذلك سيستحق المعاش التقاعدي دون تخفيض أيًا كان تاريخ انتهاء الخدمة دون سريان شرط السن على هذه الحالات، موضحًا أن المعاش التقاعدي سيصرف فور انتهاء الخدمة وليس معاشًا مؤجلا كما هو الوضع الحالي.

وذكر أن من استكمل مدة الخدمة بعد الأول من يناير 2020 ولم يبلغ السن المحددة للاستحقاق فهنا يتحمل المؤمن عليه نسبة تخفيض قدرها 2 بالمئة من المعاش وتتحمل الخزانة العامة للدولة نسبة 3 بالمئة من المعاش وذلك عن كل سنة بما لا يجاوز خمس سنوات.

وأشار الحجرف إلى الحالات التي لم تستكمل المدد المذكورة ولم تبلغ السن، لافتًا إلى أن المؤمن عليه سيتحمل التخفيض بالكامل بواقع 5 بالمئة من المعاش عن كل سنة بما لا يجاوز 5 سنوات قبل بلوغ السن.

وأكد أن الاقتراح بقانون الجديد يساوي بين الإناث في التقاعد بصرف النظر عن الحالة الاجتماعية، حيث أصبح بإمكان المرأة غير المتزوجة أن تتقاعد بذات الأحكام المقررة للمرأة المتزوجة، وهي 15 سنة خدمة وسن 48 سنة حتى نهاية السنة الميلادية الحالية.

وبين أن الاقتراح بقانون الجديد يشمل إعادة تسوية الحالات السابقة، بما يترتب عليه من استحقاق معاش كامل في بعض الحالات، أو تعديل نسبة التخفيض في حالات أخرى من 7.2 بالمئة في السنة إلى 5 بالمئة، أو استحقاق معاشات فورية بدلا من المؤجلة.

ولفت إلى أحقية صاحب المعاش التقاعدي بأن يصرف مقدمًا نصف صافي معاشه التقاعدي عن 10 أشهر، وذلك دون أي مبالغ إضافية استنادًا للاقتراح بقانون الجديد.

وذكر أنه أكد للجنة المالية البرلمانية في اجتماعات عدة ضرورة تفادي أي مقترح به مثالب دستورية، كما حصل في الاقتراح بقانون السابق الذي ردته الحكومة والحفاظ على النظام القائم في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وتوفير التقاعد المبكر لمن استوفى سنوات الخدمة ولم يبلغ السن المحددة في القانون بالوقت نفسه.

وكان المجلس قد ناقش في الجلسة ذاتها، تقرير لجنته المالية عن الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية.

وأكد رئيس اللجنة المالية النائب صلاح خورشيد، أن اللجنة استندت على عدة مرتكزات رئيسية، منها سلامة قانون التقاعد المبكر من الشبهات الدستورية، وعدم الإخلال بنظام التأمينات الاجتماعية وإضافة مزايا للمتقاعدين.

وقال خورشيد إن التقاعد سيكون اختياريًا وليس إجباريًا، وأن القانون ساوى المرأة المتزوجة بغير المتزوجة في التقاعد خلال 15 سنة، وساوى الرجل والمرأة في نسبة الـ5 في المئة، معتبرًا أن القانون حال إقراره سيعد إنجازًا لمجلس الأمة.

ولفت إلى أن اللجنة أضافت ميزة منح قرض حسن يعادل نصف راتب لمدة عشرة أشهر لجميع المتقاعدين بدون فائدة، ووضعت ضوابط للقرض بأن يتم الإبقاء على سقف معقول من الراتب للصرف على الأسرة في حال الجمع بين القرض الحسن وقروض الاستبدال.

من جهته قال مقرر اللجنة النائب فيصل الكندري إن «المالية» لم تتبنَ قانون التقاعد المبكر، إلا عندما وجدت أنه يصب في صالح المواطنين، معتبرًا أن المرأة ظلمت منذ عام 2002 باستقطاع التأمينات من راتبها.

هذا وتباينت الآراء النيابية حيال القانون، حيث أكد نواب دعمهم القانون، مؤكدين أنه يحقق مزايا إضافية للمتقاعدين ويصب في مصلحتهم، فيما رأى آخرون أن القانون به مثالب دستورية وانتقاص لحقوق المتقاعدين، معتبرين أن الاستعجال بإقراره على تلك المثالب لن يحقق الفائدة المرجوة منه.

الروضان: قانون

الأعمال الصادر في التقارير الدولية.

أضاف أنه من ضمن مزايا مشروع القانون تسهيل الحصول على الائتمان بوضع أسس موضوعية، لرفض أو الموافقة على تمويل أي شخص طبيعي، مما لا يخفى أثره على تكلفة التمويل للأفراد.

وبين أن هذا القانون يستهدف شريحة لا بأس بها من المواطنين المستفيدين، وفي مقدمتهم رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمقيدين في الباب الخامس لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، الذين كان يتعذر عليهم الحصول على تسهيلات ائتمانية إلا بكفالة موظف حكومي.

واعتبر نواب خلال المناقشة أن القانون يسد ثغرة تشريعية كبيرة، ومن القوانين المهمة في تعزيز الحوكمة، وحق الاطلاع على المعلومات خاصة وأن الكويت تستهدف التحول لمركز مالي وتجاري مما يستلزم تنظيم عملية تبادل المعلومات الائتمانية.

وواكب ذلك مطالب نيابية ضرورة أخذ الإجراءات الوقائية الضرورية لضمان حفظ سرية المعلومات، وطالبوا البنك المركزي بأن تكون لدية رقابة صارمة على هذا الموضوع وأن يتم التشديد على تلك الإجراءات في اللائحة التنفيذية.

وأبدى عدد من النواب ملاحظات على عدة مواد بالقانون مطالبين بتوحيد المصطلحات وتعديل الصياغة، وقالوا إنه رغم أن القانون عصري ومهم لكنه بنفس الوقت خطير اذا لم يتم إحكام الرقابة عليه.

وأشاروا إلى أن العقوبات في القانون حددت قيمًا مالية ولم تحدد نسبة، ولم تذكر المعايير التي تم تحديد القيمة على أساسها، معتبرين أن القانون يمنح البنك المركزي صلاحية مطلقة.

«الميزانيات» تطالب

وبين أن هذا الخلل تحدثت عنه العديد من الملاحظات التي سجلتها الأجهزة الرقابية كما أن تسوية الوزارة للملاحظات لا تحمل جدية فعلية لمعالجة الجوهر لتستمر لأكثر من سنة مالية.

وأوضح عبد الصمد أن اللجنة ناقشت ملاحظات الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة بشأن التراخي في استكمال المستندات المطلوبة للتعاقد والترسية ما حمل الميزانية بأعباء إضافية بفروقات الأسعار الناتجة عن انسحاب المناقص الفائز والترسية على من يليه.

وقال إن الملاحظات شملت أيضًا الاستمرار في تمديد أغلب العقود بدلا من طرحها كمناقصة جديدة على الرغم من وجود العديد من المآخذ والملاحظات عليها.

وذكر أن من بين هذه العقود تلك الخاصة بـ«الوجبات الغذائية» وما أثير حولها من لغط حيال رداءة وسوء نوعية تلك الوجبات والقصور وانعدام الإجراءات الرقابية وشبهات تلاعب في تنفيذ تلك العقود والمرصد لها ميزانية تقدر بما يقارب 14 مليون دينار سنويًا.

وأشار عبد الصمد إلى أن ديوان المحاسبة أبدى استغرابه حيال التمسك بتمديد بعض التعاقدات مع ذات الشركات المتعاقد معها بدلا من تأهيل شركات أخرى، وتضارب الآراء بين مختلف الإداريين والمختصين الأمر الذي أعاق تنفيذ العقود ومنها ما يتعلق بصيانة المنظومة الرادارية وما لها من ارتباط بأمن البلد والتي سجل عليها الديوان أغلب ملاحظاته مع طلب إجراء تحقيق في الموضوع.

وقال إن اللجنة أكدت على ضرورة إعادة النظر في كافة الآليات المتبعة في وزارة الداخلية في تنفيذ تعاقداتها كونها وزارة مترامية الأطراف وبحاجة إلى ضبط أنظمتها الرقابية بشكل أكبر.

وبين أن تعديل هذه الآليات تبدأ من زيادة تفعيل دور مكتب التدقيق والتفتيش في الوزارة بزيادة عدد الموظفين المختصين ليناسب حجم العمل وكم الملاحظات الموجود بإعداد خطة واضحة لمواقع الخلل ومعالجتها تعتمد عليها الجهات الرقابية.

الرومي: وفق

على ما أثاره النواب أثناء مناقشة رسالة من رئيس لجنة التحقيق حول حادثة الإمطار البرلمانية النائب الدكتور عادل الدمخي.

وطلب النائب الدمخي في رسالته تكليف ديوان المحاسبة، بإعداد تقرير يتضمن دراسة كافة الجوانب المالية والفنية والقانونية المتعلقة بالموضوعات المشار إليها في نص الرسالة، على أن يقدم الديوان تقريره خلال شهرين من تاريخ الموافقة على الطلب والتي تم الموافقة عليها.

أضاف الرومي: «يعلم الجميع انني تقدمت باستقالتي وما زلت امارس عملي وفق القانون واللوائح، وأوقع كل المعاملات الخاصة بالوزارتين لأن الاستقالة لم يبت بها الى الآن».

الخطة الإنمائية

فعاليات حلقة نقاشية حول «تطوير نظام الصحة العامة بالكويت، التي نظمها مركز الكويت للسياسات العامة بالمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن مركز الكويت للسياسات العامة يهدف إلى تصميم سياسات مستندة إلى منهجية علمية تدعم خطة التنمية الخمسية القادمة «2020 – 2025»، لافتًا إلى تحليل سياسات كل ركيزة من ركائز الخطة الوطنية للتنمية المستدامة.

أضاف أنه فيما يتعلق بالركيزة الخامسة «رعاية صحية متطورة»، فقد أجريت دراسة عن وضع الصحة العامة في الكويت، بما في ذلك مجال الخدمات الصحية والصحة الوقائية والتوعية الصحية والسلامة البيئية، بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وكلية لندن للاقتصاد، وأسفرت عن إعداد استراتيجية وطنية سيتم الانتهاء منها قريبًا.

إيران تؤكد

الأخيرة كانت اختبارًا مهمًا»، بحسب ما نقلت الوكالة.

وأوضح أننا «نجري ما بين 40 و 50 اختبارًا في العام»، مضيفًا أن «إبداء الأميركيين رد الفعل تجاه بعض هذه الاختبارات مؤشر إلى مدى الضغط عليهم». ولم توضح وكالة فارس نوع الصاروخ الذي تمت تجربته، ولا الموعد الدقيق للتجربة.

وفي مطلع ديسمبر، ندد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو بما وصفها بتجربة إيرانية جديدة «لصاروخ بالستي متوسط المدى قادر على نقل رؤوس عدة»، و«ضرب بعض مناطق أوروبا، وخصوصًا في الشرق الأوسط».

وبعدما نددت فرنسا وبريطانيا بدورهما بالتجربة الصاروخية، طلبتا عقد اجتماع لمجلس الأمن الدولي حول مسألة البرنامج البالستي الإيراني.

وخلال هذا الاجتماع في 4 ديسمبر، لم تتمكن الولايات المتحدة من الحصول، كما كانت ترغب، على «إدانة بالاجماع» لهذه التجربة بوصفها «انتهاكًا» لالتزامات إيران.

وتعتبر الولايات المتحدة أن تجارب الصواريخ البالستية من قبل إيران تشكل «انتهاكًا» للقرار 2231 الصادر من مجلس الأمن الدولي، الذي تمت المصادقة فيه على الاتفاق النووي الإيراني المبرم عام 2015، وانسحبت منه واشنطن في مايو الماضي. ولم تعتبر لندن وباريس التجربة انتهاكًا، وإنما «لا تتوافق» مع روحية القرار 2231، وتنطوي على «استفزاز».

الأمم المتحدة

النقاش في محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة في السويد بين الحوثيين المتحالفين مع إيران وحكومة اليمن المدعومة من السعودية، وذكرت المصادر المطلعة على المحادثات أن اقتراح الأمم المتحدة يتضمن تشكيل "لجنة مشتركة أو كيان مستقل" لإدارة المدينة والميناء بعد انسحاب الطرفين فضلا عن إمكانية نشر مراقبين من الأمم المتحدة.

«ناسا»: «فوياجر 2»

فضاء ما بين النجوم مواصلة رحلتها على بعد مليارات الكيلومترات من الأرض.

وقالت «ناسا» إن البيانات التي جمعتها المعدات على متن مركبة الفضاء أوضحت أنها عبرت الطرف الخارجي للغلاف الجوي للشمس، وهو عبارة عن فقاعة واقية من الجسيمات والمجالات المغناطيسية حول الشمس، بحلول الخامس من نوفمبر.

وقد تأكد العلماء من حدوث هذه العملية بعد دراسة بيانات الأجهزة المثبتة على متن المركبة الفضائية التابعة لوكالة «ناسا».

ويقدر حاليا أن يكون المسبار على بعد 11 مليار ميل من الأرض، حيث لا يزال فريق «فوياجر 2» قادرا على التواصل مع المركبة، على الرغم من أن الأمر يستغرق حوالي 16.5 ساعة لنقل المعلومات من المسبار إلى الأرض، وتحمل المركبة الفضائية «فوياجر 2» أدوات مهمة أخرى، يمكنها إجراء عمليات رصد غير مسبوقة في هذه الحدود وما وراءها.

المركبتان فوياجر هما من المركبات القليلة التي أرسلت لاستكشاف الكواكب الخارجية والمنطقة ما بعدها، كل واحدة من المركبتين كانت لها أهداف أساسية للقيام بها في كل كوكب محدد لها زيارته: مثل التحقق من حركة وبنية وتركيبة الأغلفة الجوية والحقول المغناطيسية للكواكب الخارجية، بالإضافة إلى إجراء قياسات على أقمار تلك الكواكب.